الخصخصة وسيلة للإصلاح الاقتصادي

د.إشراقة بشير محمد بشير*

الملخص:

لقد اختلفت المسميات القياسية نحو معنى محدد للخصخصة، وقد عرفت بأنها: سياسة تحويل الملكية العامة من الدولة إلي الملكية الخاصة (أفراد - شركات بأنواعها) ضمن ضوابط وقوانين الدولة، أي هي مشاركة القطاع الخاص في إدارة ملكية الأنشطة والأصول التي تسيطر عليها الحكومة أو تملكها، ويندرج ذلك تحت الفكر الاقتصادي الرأسمالي الذي يقوم على أساس امتلاك الأفراد للموارد الاقتصادية، وبالتالي تحكمهم في عناصر ووسائل الإنتاج والحركة التجارية – بهدف تحقيق الأرباح. وتعد العودة إلى الملكية الفردية هي العودة إلى الأصل الطبيعي، وذلك بعد أن تتمكن الدولة من بناء قواعد الاقتصاد وتشكيل هيكله .إذ أن للأفراد قدرة ذاتية علي تسيير أمور حياتهم، أي أن تحقيق الفرد لمصلحته الذاتية سيكون نواة إيجابية لتحقيق مصلحة المجتمع بأكمله.

Abstract:

Privatization can be defined as the policy of changing public ownership of the state to private ownership of individuals, companies…within the controlling limits and regulations of the state. Although, the private sector having hand in running or possessing assets owned by the state. that comes under the economic resources are private property. The individuals can own means of production and trade to attain profits. Adoption of private property, which is original and natural, comes after establishing the infrastructure and skeleton of economy by the state. Therefore, the individual is very cometent to manage and handled his own affairs. To maintain individuals desire, which reflect as positive nucleus for the beneficial of the whole community.

* أستاذ مساعد - كلية الإقتصاد - جامعة شندي

مقدمة:

تتسابق اليوم معظم دول العالم نحو الخصخصة، كما تسابقت قبل عقود نحو التأميم.ويرى الاقتصاديون أن الخصخصة ستحل مشاكل الدول وترفع المستوي المعيشي، كما وضعوا الآمال الكبار لسياسة التأميم سابقاً .

لقد ظلت الدولة علي امتداد قرون متعاقبة حريصة على التدخل في الحياة الاقتصادية وفرضت أنواعاً من القيود على التاجر والعامل والفلاح مما عاق الانسياب الطبيعي في الحياة الاقتصادية، وشعر هؤلاء أن قيود الدولة التي وضعت في الأصل لمنفعة غيرهم تحد من نشاطهم واندفاعهم، وأصبح الجميع ينادي بإزالة هذه القيود وتحطيمها وأولهم العالم الاقتصادي (آدم سميث) إذ طالب بألا يتجاوز نشاط الدولة شئون الأمن الداخلي والدفاع والعدل.

تتميز الدول عن بعضها البعض بتقدم اقتصادها، إذ تبدأ بتدريب شعوبها وتوجيههم نحو طرق الإنتاج السليم من خلال توفير المعلومات وتذليل المشاكل المختلفة مما يتيح الفرصة للقطاع الخاص لاختيار الكوادر المؤهلة، وبذل الجهد والمنافسة المستمرة لتقيم إنتاج أفضل وخدمة متميزة تساعد في دفع عجلة الاقتصاد وترقية الشعوب.

من هنا كانت المناداة بتطبيق سياسة الخصخصة التي تنادي بإعادة النظر في دور القطاع العام والعمل على تعظيم دور القطاع الخاص وتأهيله لممارسة دور أكبر في مسيرة التنمية الاقتصادية في ظل العولمة القائمة على تحرير الاقتصاد وحرية السوق، إذ إن السير في عملية الخصخصة يعد مرحلة رئيسة من مراحل التحرير الاقتصادي.

ماهية الخصخصة:

يختلف الاقتصاديون على التعاريف الأساسية للمتغيرات الاقتصادية وهذا ينطبق على الخصخصة، فالبعض يراها مجرد إعادة ملكية القطاع العام إلى الأفراد[1] وبعضهم يرى أنها العودة إلى الاعتماد على آلية السوق لتحديد سقوف الإنتاج وكيفية التوزيع وتحفيز الإنتاج.[8]

بدأت الخصخصة في الانتشار في منتصف القرن الحادي والعشرين وظهرت في القاموس لأول مرة عام 1983م وعُرفت على أنها: تحويل الأعمال والمشاريع الحكومية إلى الملكية الخاصة. وهذه الكلمة تدل على مفهوم أشمل يرمز إلى أسلوب جديد في النظر إلى متطلبات وحاجات المجتمع وإعادة النظر في دور الحكومة في تلبية هذه الحاجات. وبشكل عام تعني الاعتماد على مؤسسات المجتمع الخاصة بدلاً عن المؤسسات الحكومية لمواجهة متطلبات الأفراد.[8]

تعد الخصخصة أبرز التغيرات[6] التي أدخلت على اقتصاديات العالم المتقدم والعالم النامي خلال العقدين الأخيرين وظهر مصطلح الخصخصة أولاً في كتابات عالم الإدارة المعروف (بيتر داركر) في عام 1968م واكتسب أهمية أكثر عندما قامت حكومة المحافظين برئاسة (مارغريت تاتشر) في بريطانيا ببرنامجها الشامل لتحويل مشروعات وأنشطة القطاع العام إلى القطاع الخاص منذ عام 1979م وخلال النصف الأول من الثمانينات. وبنجاح هذه التجربة توالت برامج تحويل المشروعات والأنشطة العامة إلى القطاع الخاص في مختلف الدول وصار عدد الدول التي أخذت بسياسة الخصخصة في تزايد مستمر وفي السنوات الأخيرة اتخذت عدد من البلاد العربية المبادرة بإجراءات تحويل مشروعات عامة للقطاع الخاص كجزء من سياسات الإصلاح الاقتصادي تشمل تحرير الاقتصاد وتشجيع القطاع الخاص، وتخفيف أعباء تملك الدولة وإداراتها للمشروعات الاقتصادية. ورغم الجدل الذي أثارته هذه السياسات إلا أن التجارب المتلاحقة لتطبيقها عالمياً جعلتها تمثل تياراً قوياً لم تعد هناك جدوى في مقاومته أو الوقوف ضده بل أصبح من الأجدى البحث في كيفية الاستفادة من تجارب تلك الدول في إدارة سياسة الخصخصة على النحو الذي يحقق الغايات النهائية المستهدفة منها.

مصطلح الخصخصة يعد من أكثر المصطلحات المثيرة للجدل خلال عقد الثمانينات الماضي.[5] وهناك العديد من التعبيرات لهذا

المصطلح منها: الاستخصاص والتخصصية والإخصاص والخاصة والمخاصة والتخوصص والتخويص وكلها تدل على كلمة (Privatization) أي الخصخصة وهي تشير إلى الاتجاه العالمي نحو زيادة دور القطاع الخاص ومساهمته في النشاط الاقتصادي الذي يُعد وسيلة مهمة من أدوات الإصلاح الاقتصادي التي تعمل بجهد لكي يستعيد الاقتصاد حيويته وفعاليته عن طريق إحياء دور المبادرة الفردية والمنافسة بين قوة الإنتاج والفعل في الاقتصاد الوطني. أرجعت فكرة تطبيق سياسة الخصخصة والتي تهدف إلى التحول نحو نمط الإنتاج إلى (ابن خلدون) عندما تحدث عن أهمية تميز القطاع الخاص بالإنتاج منذ أكثر من ستمائة عام في عام 1377م فقد انتقد ابن خلدون قبل خمسة قرون امتلاك الدولة لمؤسسات تجارية لما له من مضار على المواطنين وجباية الضرائب وتحطيم الحضارة. وتأكد هذا المعنى عندما نادى (آدم اسميث) في كتابه الشهير (ثروة الأمم) الذي نشر عام 1776م بالاعتماد على قوى السوق والمبادرات الفردية، وذلك من أجل زيادة التخصيص وتقسيم العمل وبالتالي تحقيق الكفاءة الاقتصادية على المستويين الجزئي والكلي. ومما سبق نجد أن أفكار (ابن خلدون) و(آدم اسميث) تشكل جوانب مهمة ترتبط مباشرة بسياسة الخصخصة.[6]

تعد بريطانيا هي الدولة الرائدة في انتهاج سياسة الخصخصة. وسماها البعض (بالتاتشرية) نسبة إلى رئيسة الوزراء البريطانية (مارغريت تاتشر) ومن ثم انتقل هذا المفهوم بعد أن نجح وحرك جمود الاقتصاد البريطاني الذي دام سنين طويلة إلى مجموعة الدول الأوربية التي بدأت التخلص من المؤسسات العامة الخاسرة وذات الكفاءة المتدنية.مما جعل هذا الخط اتجاها عاماً يتبناه صندوق النقد الدولي والمؤسسات التابعة له[5]. اتسع نطاق تطبيق سياسة الخصخصة وذيوعها ليس في الدول المتقدمة فقط بل في الدول النامية أيضاً لما تتسم به من سيطرة القطاع العام على الحجم الأكبر من الأنشطة الاقتصادية[6]. وأصبح هناك اقتناع بألا تتدخل دولة بعمق في الحياة الاقتصادية وأن تترك فرصة أكبر للقطاع الخاص.

واجتاح تيار الخصخصة الدول الرأسمالية والاشتراكية، الغريب في الأمر أن الدول الصناعية الكبرى والتي يغلب على اقتصادها الطابع الرأسمالي مثل انجلترا هي التي كانت سباقة في تجربة الخصخصة وتبرير ذلك أن هذه الدول لديها رغبة في زيادة إنتاجية إدارة شركاتها العامة والمنظمات التي تشرف على الملكيات والخدمات العامة. ورغبة مثل هذه الدول في البحث عن أساليب أكثر فعالية قد قاد إلى بلورة الاتجاه نحو الخصخصة. أما الدول النامية فقد أتت بدور تابع يراقب المحاولات الناجحة للدول الصناعية المتقدمة وحينما وجدت أن التجربة ناجحة وتناسب ظروفها بدأت الخوض في الخصخصة وبطرق جديدة ورائدة. وهدف الدول النامية من الاتجاه نحو الخصخصة هو التخلص من المشروعات الخاسرة. إذ أن هذه الدول مثقلة بأعباء المشروعات العامة والتي لا تعمل بطريقة جيدة، ويزيد الأمر سوء أن الدول النامية مثقلة بمشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية أخرى تجعل إشرافها على المشروعات العامة أمراً ثقيلاً وغير كفء[2]. وساعد على انتشار ظاهرة الخصخصة تأييد الدول المتقدمة بالإضافة للمؤسسات الدولية منذ أوائل الثمانينات لتقديم مساعدات مباشرة للعديد من الدول لتطبيقها وقد تمثل ذلك بصفة خاصة بمجموعة البنك الدولي ولم تقتصر مساعداته على توفير الموارد المالية بل تجاوز ذلك تقديم مساعدات فنية مثل: [6]

- إعداد إستراتيجية ومنهج لتطبيق الخصخصة.
- اختيار المؤسسات المرشحة للخصخصة مع توفير البيانات والدراسات.
- وضع جداول زمنية لتنفيذ خطة الخصخصة.

يعد القطاع الخاص اللبنة الأولى لاقتصاد المجتمعات الطبيعية فهو أصل كل التنظيمات الاقتصادية ولذا فإن القول إن القطاع الخاص قطاع غير سليم يعتمد على طرق خاسرة ويعمل من أجل نشر الفساد في المجتمع – لا ينسجم مع الحقيقة؛ فالفساد ليس شيئاً مرتبطاً بوجود القطاع الخاص أو عدمه وإنما الفساد ظاهرة إنسانية توجد في جميع الظروف والأحوال بطرق وأشكال مختلفة[1]. يعتقد البعض أن القطاع الخاص يهتم بإنشاء صناعات

صغيرة أو استهلاكية لأنه لا يملك رأسمال كالذي تملكه الدولة وهذا يحتاج إلى مراجعة وتدقيق بواقع نشوء وتطور القطاع الخاص على الرغم من ظروف التقييد التي تعرض لها في كثير من البلدان لعقود طويلة ومن ثم بناءه لعشرات المصانع التي تتبناها اقتصاديات البلدان النامية حيث تقوم الآن على تلبية حاجات التصدير المتنوعة. وإذا لم يستطع القطاع الخاص بناء صناعات ضخمة – فالسبب يرجع إلى ظروف تقييده التي حدت من إمكانياته، الأمر الذي حمله على الاستثمار في دول أخرى بديلة وبالتالي حرمت هذه الدول المقيدة من ملايين الدولارات بسبب سياسات التقييد[1].

مما سبق يمكن أن نخلص إلى أن الخصخصة هي وسيلة للتنمية الشاملة والمتكاملة تقتضي الاستخدام الأمثل للموارد المحلية المتاحة، وكذلك الموارد الخارجية التي يمكن الوصول إليها وذلك من أجل زيادة الإنتاج، ومن ثم زيادة الدخل القومي وتحقيق عدالة توزيعية، ورفع مستوى المعيشة على أسس سليمة يتحقق معها النمو والتقدم، وهي وسيلة لمن يسعى إلى تحقيق مجتمع أفضل وأيضا هي غاية لمن يسعى إلى إيجاد فرص تجارية في عمل الحكومة.

أهداف الخصخصة:

تختلف أهداف الخصخصة من دولة إلى أخرى ولكن يمكن استخلاص الأهداف العامة لسياسة الخصخصة[4]، و من الضروري أن تحدد الدولة - قبل البدء ببرنامج الخصخصة - الأهداف المرجوة من تطبيق الخصخصة حيث يؤثر ذلك فى نموذج أو شكل التحول في الخصخصة في التوقيت والمدى الزمني للتنفيذ فإذا كانت الدولة مثلاً تهدف لتقليص العجز الحكومي بالموازنة فعليها أن تبدأ ببيع الشركات الخاسرة والتي تحمل الموازنة أعباء دعمها أما إذا كانت تهدف للحصول على عوائد كبيرة من برنامج الخصخصة فعلى الدولة البدء ببيع الشركات الرابحة ذات الثقة، وإذا هدفت الدولة لتوسيع قاعدة الملكية للأفراد فعليها أن تلجأ لأسلوب الطرح العام من خلال بيع أسهم بأعداد كبيرة، و تعمل توجهات برنامج الخصخصة على زيادة الأهمية النسبية لبعض الأهداف مقابل تقليص الأهداف الأخرى وفقاً لما تراه الدولة في صالح الاقتصاد القومي. وتدل معظم التجارب على تركيز الأهداف الاقتصادية التي تستهدفها الدولة من جراء تطبيق الخصخصة وتتمثل هذه الأهداف في الآتي:[4]

- زيادة المنافسة وتحسين الأداء الاقتصادي: ويعد ذلك من أهم أهداف برامج الخصخصة ومبررات اللجوء إليها بهدف زيادة الكفاءة الاقتصادية للمنشآت التي يجري تخصيصها وبالتالي تحسين كفاءة الاقتصاد.
- تنشيط وتطوير أسواق المال: تتكون سوق المال من سوقين: سوق النقد وهي التي تتداول فيها النقود قصيرة الأجل، والأخرى سوق رأس المال وهي التي تداول فيها أوعية طويلة الأجل أو متوسطة الأجل مثل الأسهم والسندات وعليه فكلما ازداد الطلب على النقود، كلما نشطت السوق، وارتفع حجم وقيمة الأوراق المالية المتداولة في سوق رأس المال وزاد الطلب على الاقتراض في سوق النقود. وهذا ما يرتبط بتطبيق الخصخصة التي تؤدي إلى زيادة عدد المنشآت الخاصة في المجتمع وبالتالي زيادة الحاجة للنقود من أسواق المال بشقيها.

كما أن العلاقة بين الخصخصة وأسواق المال[6] هي علاقة مزدوجة حيث تؤدي الخصخصة إلى ازدياد وتنشيط سوق رأس المال و يعد سوق المال أحد المتطلبات الأساسية للتنفيذ والاستمرار في الخصخصة و تسهم في توفير النقود للمنشآت التي تخضع للخصخصة،و تساعد في عملية تقييم المنشأة من خلال تحديد قيم الأسهم المطروحة وفقاً للعرض والطلب في البورصة. وتطوير أسواق المال ميزة كبرى للاقتصاديات النامية إذ تلعب دوراً مهماً في التوازن الاقتصادي في تشجيع وتسهيل تدفقات رأس المال الأجنبي للداخل لرفع التنمية الاقتصادية وهذا ما تحتاجه معظم الدول النامية التي تفتقر لأسواق مال متطورة.

- خفض العجز المالي للحكومة من أهم الأهداف التي تجعل الدول النامية تلجأ لتطبيق

سياسة الخصخصة. يتحقق هذا العجز بسبب القطاع العام، الذي غالباً ما يشكل مصدر عجز مالي ضخم للدولة، حيث تغطى خسائر القطاع العام من عدة مصادر ترتبط: إما بموازنة الدولة، أو بميزان المدفوعات، أو قروض من الجهاز المصرفي بأسعار مدعومة أو الاقتراض من الخارج. و يؤدي تطبيق الخصخصة على القطاع العام إلى توقف المصادر السابقة للتمويل وبالتالي توقف تحمل الدولة لأي خسائر و يتضاءل العجز المالي للحكومة، وتحصل الدولة على إيرادات نتيجة بيع الشركات، و تزداد حصيلة الضرائب نتيجة زيادة حجم الشركات الرابحة الخاضعة للضريبة.

ويمكن تلخيص الأهداف العامة للخصخصة في الآتي: [4]

أولا: على المستوى الاقتصادي الكلي:

- تخفيض عجز الموازنة وامتصاص السيولة النقدية للمحافظة على معدلات تضخم مستقرة.
- المساهمة في دعم الخزينة العامة في الدولة وذلك من خلال:

- إيقاف الدعم المباشر الموجه لسد العجز في ميزانية المؤسسات العامة.
- إيقاف الدعم غير المباشر والمتمثل في دعم المؤسسات التي تسجل خسائر وذلك من قبل مؤسسات أخرى (شركات قابضة).

- تخفيف عبء التزامات القروض الخارجية الممنوحة لبعض المؤسسات.

- مشاركة القطاع الخاص بشقيه المحلي والأجنبي بغرض زيادة الإنتاج وتحريك الطاقات المعطلة.
- تحريك نشاط السوق وزيادة المنافسة في الأنشطة الاقتصادية.

ثانياً: على المستوى القطاعي (المؤسسات والشركات العامة):

- تحسين الأوضاع المالية للمؤسسات وذلك بتحويلها من مؤسسات خاسرة إلى مؤسسات ذات مردود اقتصادي واجتماعي ملموس.
- توسيع نطاق الملكية المباشرة بإفساح المجال لدخول القطاع الخاص وصغار المستثمرين، والاستفادة من مبادراتهم لتطوير الأداء بالمرفق.
- توسيع قاعدة ملكية الأسهم بين الجماهير والعاملين بالمؤسسات.

ومما سبق نستنتج أنه مهما اختلفت أسباب الخصخصة من دولة لأخرى سواءً على مستوى القطاع الاقتصادي الكلي أو على المستوى القطاعي، فإن الهدف الأساسي الذي تسعى الدول إلى تحقيقه هو التقدم على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وبذلك تحقيق رفاهية المجتمعات. وأن التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص يعني تغييراً جذريا في الأهداف. فمن أهداف القطاع العام التحكم في الموارد الإستراتيجية وليس تحقيق الحد الأقصى من الأرباح كما في القطاع الخاص. وأن هذه الأهداف تختلف من دولة لأخرى، وخاصة في الدول النامية التي تعاني من زيادة العجز التجاري والمالي، والتضخم، والبطالة، وتخلف المناخ الاستثماري، وعدم تقدم أسواق المال والبورصات.

مبررات الخصخصة:

هنالك العديد من العوامل الداخلية والخارجية التي أدت إلى انتشار الخصخصة بشكل عالمي وشمولي. اعتمدت الكثير من الدول على اختلاف عقائدها السياسية ومناهجها الاقتصادية وتباين فلسفاتها وأوضاعها كوسيلة لتوظيف القدرات الاقتصادية لمواجهة المشاكل الاقتصادية التي تتباين في شدتها وتأثيراتها على الدول المختلفة. وتتمثل العوامل الخارجية في كافة المتغيرات الفكرية والاقتصادية والسياسية التي تؤثر في اقتصاد الدولة ويكون منشأها خارجياً . أما العوامل الداخلية فهي المتغيرات التي تؤثر في اقتصاد البلد، ويكون منشأها داخلياً نابعاً من السياسات الاقتصادية الحكومية، أو من ظروف

البلد الداخلية؛ كالعوامل السياسية أو الاجتماعية والكوارث الطبيعية.[16]

هناك العديد من المبررات التي يطرحها المتخصصون في الاقتصاد لتبني الخصخصة كمنهج وأسلوب لتجاوز العديد من المشاكل الاقتصادية وأهم مبررات الخصخصة هي:

- كفاءة القطاع الخاص في إدارة نشاطه الاقتصادي حيث أنه يحقق اقتصادية في التشغيل مما يعظم الفائض ويحسن من أداء المشروعات ومن ثم تحقيق الأرباح. قدرة القطاع الخاص على تحفيز العمال وإيجاد الدافع لديهم على زيادة الإنتاج وتطوير وتنمية أدائهم بما يملكه من سياسات في المحاسبة والعقاب والرقابة مما تجعل من مجتمع العمال مجتمعاً منتجاً متحفزاً لديه الدافع على التطوير والعطاء. كما أن الأرباح والعوائد على الاستثمار التي يحققها القطاع الخاص تخلق لدى الأفراد حافزاً ودافعاً على الادخار وكذلك لدى المؤسسات والأفراد معاً مما يحقق التوجه نحو الاستثمار.[5]
- التحول نحو القطاع الخاص يزيل عن كاهل الدولة عبء تمويل المشروعات الحكومية التي تم نقلها للقطاع الخاص وكذلك عبء الدعم أو تغطية الخسائر التي حققتها هذه المشروعات، وتزيد موارد الدولة نتيجة تحصيل الضرائب والتأمينات الاجتماعية من هذه المشروعات ومن ثم تتركز جهود الدولة ومواردها في جوانب أمنية واجتماعية واقتصادية محددة.[5]

- توفير موارد لتخفيض الدين الخارجي والأعباء المترتبة عليه وذلك بالاستفادة من مشاركة رأس المال الأجنبي وتطوير وتوسيع السوق المالية.
- تؤدي الخصخصة إلى تقليل عدم التوازن المالي الذي تعاني منه معظم الدول النامية. ويمكن أن تدلنا أرقام العائدات المالية من عمليات الخصخصة على أن العديد من الدول بدأت تجني ثمار الخصخصة والجدول التالي يوضح ذلك: [9]

جدول رقم (1) يوضح العائدات المالية من عمليات الخصخصة لبعض الدول في الفترة من 1990-1996

الدولة	العائد المادي(بمليارات الدولارات)
البرازيل	22.4
الأرجنتين	16.3
المكسيك	24.9
الفلبين	3.7
بولندا	3.8

المصدر: شريف، 2002م

- وفي ضوء الدروس المستفادة من الخصخصة لابد من إطلاق المبادرة الفردية والخاصة في مجتمعات الدول النامية ليس على الصعيد الاقتصادي فقط إنما لتشمل النواحي الاجتماعية والسياسية. والخصخصة وسيلة لإزالة القيود أمام إطلاق المبادرات الفردية والخاصة التي في مجموعها تشكل مبادرات جماعية ولا سبيل لهذه المجتمعات في الوصول إلى التحضر إلا عندما تسود قيم العدل والمساواة والحرية.[9]
- القطاع العام في معظم الأحيان يظهر كفاءة أقل في الأداء مقارنة بالقطاع الخاص؛ وذلك لأنه يسعى إلى توفير السلع والخدمات للمواطنين بأسعار منخفضة نسبياً تتناسب مع مستوى الدخل لعموم شرائح المجتمع مما أوجب اللجوء للخصخصة مع مراعاة توفير هذه السلع بأسعار معتدلة.[16]
- التخلف الإداري وتسلط البيروقراطية في معظم أنشطة مؤسسات القطاع العام وكذلك غياب التخطيط المستند إلى الوسائل والمناهج العلمية الدقيقة، عدم ترشيد الموارد وضعف الرقابة وشيوع الفساد الإداري كذلك وجود البطالة المقنعة التي لا تضيف أي قيمة للعمل بل تؤدي إلى أعباء أخرى المؤسسة العامة بتكاليف إضافية.[16]
- يعد تطبيق الدول لسياسة الخصخصة عملية منهجية تهدف إلى إعادة توزيع الأدوار بين

القطاعين العام والخاص في إطار السياسات الكلية مما يضمن استقلال الموارد المتاحة لدى المجتمع بطريقة اقتصادية مثلى تحقيقاً للرفاهية الاقتصادية المنشودة لكافة قطاعات المجتمع.[4]

- هنالك عدة ضغوط خلف عملية الخصخصة: عملية، أيدلوجية، تجارية وشعبية. يهدف العمليون للحصول على حكومة أفضل من ناحية التكاليف، أما الأيدلوجيين فهدفهم التقليل من دور الحكومة مقابل دور المؤسسات الخاصة. بينما أصحاب المصالح التجارية تتمخض رغبتهم في الحصول على الدعم المالي الحكومي الموجه للقطاع الخاص. أما الشعبيون فرغبتهم توفير مجتمع أفضل من خلال منح الشعب سلطة أكبر تعمل على تلبية حاجاتهم العامة وذلك عن طريق التقليل من سلطة البيروقراطية العامة والخاصة الكبيرة وهذه الضغوط تعد مبرراً قوياً لعملية الخصخصة.[8]

مما سبق فإن على الدولة رفع معدلات الادخار والاستثمار المحليين وذلك بالقيام بعمل منسق لتطبيق السياسات الاقتصادية التي تعزز من الاستقرار الاقتصادي الكلي ودعم إجراءات الإصلاح الاقتصادي والهيكلي والانفتاح الاقتصادي مما يؤدي لرفع مستويات التنمية البشرية وتحقيق التنمية الاقتصادية السليمة والمتواصلة وذلك لا يكون إلا بتحرير الأنشطة الاقتصادية والأسعار وزيادة فاعلية تخصيص الموارد الاقتصادية واستخدامها بطريقة مثلى وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتوفير إدارة اقتصادية فعالة للمشروعات تحقق الكفاءة الاقتصادية وذلك لا يكون إلا عن طريق الخصخصة.

مقومات الخصخصة:

أورد العديد من الخبراء - الذين ساهموا في الإشراف على برامج الخصخصة من غالبية الدول - عدداً من المقومات التي قد يكون لها الأثر الايجابي في إنجاح برنامج الخصخصة ويشترك معهم في وجهة النظر هذه عدد من الباحثين المهتمين بأمور الخصخصة. وهي من أهم المقومات التي يرتكز عليها نجاح برنامج الخصخصة وقد جاءت كالآتي: [10]

- وجود قانون للخصخصة تحدد فيه الأهداف التي تسعى الوحدة لتحقيقها بوضوح تام مع الأساليب المطلوب اتباعها في تنفيذ عملية الخصخصة.
- وجود هيئة أو مؤسسة أو إدارة يتمركز دورها في إدارة عملية الخصخصة وتنفيذ برنامجها وتحقيق أهدافها. وأهم الأمور التي يجب أخذها في الحسبان لكي تقوم هذه الهيئة بدورها بشكل مرضي بحيث يتم اختيار القائمين عليها بعناية من حيث التعليم العالي والكفاءة والخبرة في مجال الخصخصة أو الأعمال المرتبطة بها وأن يكون لهم القدرة على الحوار لإنجاز أكبر قدر من خصخصة الوحدات المملوكة للدولة. و توفير الموارد المالية والفنية اللازمة لتسيير أعمالها للإشراف على التنفيذ بكفاءة وفعالية، تطلعاً للدعم القوي من الجهات الحكومية.
- إعداد حملة توعية إعلامية قوية تستطيع اقناع كافة الأطراف ذات العلاقة من إدارة وموظفي المؤسسة المراد خصخصتها والمستثمر المحتمل وجمهور المواطنين والتوضيح لهم بأن الخصخصة ستعود بالفائدة على كل طرف مع إيضاح نوع الفائدة ومصدرها.
- الالتزام بسرعة خصخصة المؤسسة التي تقرر خصخصتها إذ أن التجارب أوضحت أن التأخير يؤدي إلى ظهور مشاكل كبيرة قد تعيق التنفيذ. وخاصة إذا ظهرت بوادر تدهور في المركز المالي للمؤسسة وتخوف من عمليات النهب من قبل الإدارة والموظفين وهو ما يطلق عليه الخصخصة التلقائية.
- توجد حالات يكون الشكل القانوني للمؤسسة غير واضح ويكون هناك إشكال فيما يتعلق بالملكية القانونية لبعض أصولها المهمة ويستحسن حل هذه الإشكالات قبل طرح المؤسسة للخصخصة حتى لا يتردد المستثمرون في التقدم لشرائها. كذلك أن يكون هنالك التزام بالشفافية في كافة مراحل الخصخصة، فالمستثمر الحقيقي لن يتقدم

للشراء إذا ساورته أي شكوك. إذ أن الخصخصة في كثير من الحالات ارتبطت بقضايا فساد واختلاس من الأطراف ذات العلاقة. وتعد الشفافية بمثابة رسالة للمستثمرين بأن هنالك تنافس شريف وأن البيع يقوم على معايير مجردة من المصالح الشخصية مما يقوي ثقة مجتمع المستثمرين ببرنامج الخصخصة وكذلك تزيد درجة الثقة بعرض القوائم المالية المراجعة من قبل محاسب قانوني مستقل وتكون هذه القوائم معدة وفقاً لمبادئ محاسبية متعارف عليها وتعرض هذه القوائم على المستثمر بعد موافقة الجهة القائمة على الخصخصة. كذلك إذا كان هذا المستثمر استراتيجي يجب الإقلال من البنود الشرطية في اتفاقية البيع.

-يجب اختيار الأدوات والسياسات المستخدمة لانجاز الخصخصة بعناية وهي تتراوح بين التصفية التامة للمؤسسة أو بيع أسهم المؤسسة للعاملين وصغار المستثمرين أو إعادة تنظيم المؤسسة العامة إلى فروع صغيرة أو دمجها في مؤسسة كبيرة. يجب أن توضع ترتيبات معقولة ومناسبة تمنع المؤسسة المنقولة إلى القطاع الخاص من الاصطدام بالمصلحة العامة ولذلك تختار الحكومات سياسة الاحتفاظ بالأغلبية في ملكية المؤسسات. وبيع هذه المؤسسات أو خصخصتها يتم وفقاً لدراسات وافية إذ أن القرارات التي لم تخضع لدراسة أو اتفاق في الرأي قد تؤدي إلى بيع المؤسسات بأقل سعر داخل السوق إلى مجموعة من أصدقاء الحكومة مما يفتح باب الفساد والرشاوى.[9]

- التزام الحكومة بدعم القطاع الخاص من خلال توفير أطر قانونية واقتصادية وسياسية مناسبة وتوفير الترتيبات المؤسسية التي تمنع الاحتكار وتشجع المنافسة. أيضاً إزالة القيود المفروضة على النشاط الخاص ومنحه حرية الدخول إلى والخروج من النشاطات الإنتاجية المختلفة ووضع الأسس القانونية التي يتطلبها ذلك بهدف تأمين المنافسة المطلوبة.

- نشر المعلومات اللازمة لتبصير المستهلكين بالإنتاج نوعاً وكماً وذلك حماية لهم من الغش وعدم المصداقية. وإجبار النشاط الخاص على الإفصاح عن عملياته وسياساته السعرية والاستثمارية وعن طبيعة ومدى أرباحه أو خسائره لتبصير المستثمرين بنتائج عملياته الإنتاجية وبيان مدى كفاءة أدائه.

-إخضاع المشاريع التي يتم تحويلها إلى القطاع الخاص لأقصى درجة ممكنة من المنافسة ومنعها من العمل في ظل حالات الاحتكار أو المنافسة المحدودة.[12]

- سياسة الخصخصة لا تعمل في فراغ بل تمثل جزءاً من فلسفة إدارة الاقتصاد القومي وعنصراً رئيساً من مجموعة سياسات متكاملة للإصلاح الاقتصادي تتمثل هذه السياسات في ضبط حجم قطاع الدولة وتخفيف أعباء الموازنة وضبط العجز فيها، وتحقيق الانضباط النقدي والمالي وتحرير التجارة والأسواق وتخصيص الموارد وتشجيع الاستثمار والقطاع الخاص. أي يجب أن يكون هنالك تكامل بين سياسة الخصخصة وسياسات الإصلاح الاقتصادي.

- تصحيح أوضاع المشروعات العامة التي يتم تحويل ملكيتها أو إدارتها قبل تطبيق سياسة الخصخصة عليها حتى لا تكون محملة بأعباء وكذلك اختيار معايير سليمة لتحديد المشروعات والأنشطة التي سيتم خصخصتها.[11]

ومما سبق نستنتج أن هذه المقومات هي الركيزة الأساسية لنجاح برنامج الخصخصة مع اختلافها من دولة لأخرى حسب الظروف التي تطبق فيها. يمكن استخلاص مقومات أخرى لعملية الخصخصة من تجارب الدول التي طبقت عملية الخصخصة.

أساليب الخصخصة:

تختلف باختلاف طبيعة ونشاط وحجم وموقع وأهمية المؤسسة العامة بالنسبة للاقتصاد الوطني ويمكن اتباع العديد من

أساليب الخصخصة. كما أن للخصخصة أشكال عديدة مثلاً التعاقد مع شركات خاصة من أجل التمويل، وإنشاء إدارة أعمال المياه أو السجون أو تنظيف الشوارع وتصليح السفن يُعدُّ شكلاً من أشكال الخصخصة كذلك التعاقد مع المؤسسات الخاصة لتقديم وجبات الطعام للأشخاص في الأماكن المعزولة أيضا إصدار طوابع للطعام وسندات الإسكان يُعدُّ من أشكال الخصخصة وكذلك عندما تتخلى الحكومة عن دورها في توفير رهن المنازل والمواصلات العامة لنظام السوق فإنها تطبق بذلك عملية الخصخصة[8]. ومن أساليب الخصخصة ما يلي:

- خصخصة الإدارة: إذا كان الهدف من الخصخصة هو رفع كفاءة المؤسسة العامة وتحسين أداء إدارتها وذلك عن طريق إدخال وسائل وتقنيات مالية أو إدارية ذات كفاءة عالية فإن من الممكن اختيار هذا الأسلوب الذي يتخذ أشكالا عديدة مثل عقد الإدارة أو التأجيل أو منح حق الامتياز وقد تكون هذه الأساليب غاية في حد ذاتها أو مرحلة انتقالية في طريق العمل الجاد نحو إنهاء ملكية الدولة.[7]
- عقد الإدارة: [7] بهذا الأسلوب تنقل إدارة المنشأة العامة إلى القطاع الخاص مع بقاء حقوق الملكية في يد الدولة ويعني ذلك أن عقد الإدارة هو اتفاق بين المؤسسة العامة التابعة للدولة وبين القطاع الخاص حيث يلتزم فيه القطاع الخاص بإدارة المؤسسة وتنتقل حقوق التشغيل فقط إلى القطاع الخاص دون حقوق الملكية وتظل المؤسسة العامة مسئولة عن نفقات التشغيل والاستثمار ويحصل القطاع الخاص على رسوم معينة مقابل الخدمات التي يقدمها وهذه الرسوم يمكن ربطها بالأرباح الصافية للدولة. ويستخدم هذا الأسلوب بهدف تنشيط وترشيد المؤسسات الخاسرة بهدف رفع قيمة هذه المؤسسة عند شروع الدولة ببيعها وتحويلها. ومن مميزات هذا الأسلوب أنه يساعد الدولة على الاحتفاظ بحقوق ملكية المؤسسة العامة مما يساعد على حل مشاكل القصور الإداري الذي تتعرض له، وذلك بالحصول على أفضل خبرات إدارية متاحة كما تستطيع الدولة من خلال عقد الإدارة أن تتحكم في نطاق واستخدام هذه الخبرات. ومن مآخذ هذا الأسلوب ازدواجية الإدارة الخاصة والملكية العامة ولا يتحمل المتعاقد مع الدولة بعقد إدارة المخاطرة التي تتعلق بعمل هذه المؤسسات بل تظل الدولة مسئولة عن أي مخاطر أو خسائر قد تنتج من جراء عمل المؤسسة الخاضعة لإدارة الدولة، كما يتضمن عقد الإدارة رسوم ثابتة أو أجر معين بغض النظر عن نتائج أعمال المؤسسة أو آدائها. وذلك يساعد على عدم تحفيز الإدارة على رفع كفاءة العمل بالمؤسسة وكذلك الحفاظ على قيمة أصولها وتعالج الدولة هذه المشكلة بأنها تربط جزءاً من رسوم الإدارة بالأرباح أو الإنتاج المتحصل في المؤسسة العامة. وهذا الأسلوب استخدم في كثير من البلدان سواء في العالم العربي أم الغربي مثل لبنان وغينيا. والأردن ومصر. [12]
- التأجير:[5] ويقصد به التأجير طويل الأجل لشركات القطاع العام إلى شركات القطاع الخاص مع الاحتفاظ بشكل الملكية العامة. التأجير[7] هو عبارة عن عقد يحق بموجبه للقطاع الخاص استخدام أصول القطاع العام ويحتفظ القطاع العام بالأرباح على أن يدفع الإيجار المتفق عليه خلال الفترة المتفق عليها والتي عادة تكون ما بين 6 – 10 سنوات. ومن مميزات هذا الأسلوب أنه يوفر نفقات التشغيل للدولة دون قيام الدولة بالتخلي عن ملكية المشروع بل تحصل الدولة على دخل سنوي دون التعرض لمخاطر السوق. ويعمل هذا الأسلوب على جذب المهارات العالمية والتقنيات الإدارية والفنية المتطورة مما يؤدي إلى استخدام أصول المؤسسة العامة بكفاءة

عالية. أما عيوب هذا الأسلوب أن القطاع الخاص ليس لديه دوافع أو حوافز تدفعه لرفع قيمة الأصول. بل تبقى الأصول في الحد الذي يضمن له عائد مناسب على استثماراته خلال فترة التأجير وذلك بسبب أن القطاع العام هو المالك للأصول. بعض البلدان أخذت بهذا الأسلوب من بينها تايلاند، وساحل العاج، وتونس وعرف هذا الأسلوب باسم التعاقد عن طريق الأزمة وذلك في المراحل الأولى من بدء الخصخصة.[12]

- الامتياز: هو أحد الأنظمة المتبعة لتوفير الخدمات. ويتم في هذا النظام منح امتيازات احتكارية لشركة خاصة من أجل أن تمول خدمة معينة وتكون الحكومة هي المنظم والمراقب للأسعار[8] والشركة الخاصة هي المنتج و كما في نظام العقود. ويمكن التمييز بين النظامين عن طريق الدفع للمنتج ففي نظام العقود تدفع الحكومة للمنتج ثمن الخدمات، بينما يدفع المستهلك في نظام الامتيازات. أي أن عقد الامتياز[7] يحتوي على كافة مواصفات التأجير بالإضافة إلى النفقات الرأسمالية والاستثمارية والتي تقع على عاتق صاحب الامتياز وعادة ما تتراوح فترة الامتياز بين 15 – 30 سنة يتم بعدها إرجاع الأصول كافة إلى القطاع العام في نهاية فترة الامتياز. تتحدد إيرادات صاحب الامتياز بشكل يضمن له تغطية جميع نفقات التشغيل وخدمة الديون. تمتاز هذه الطريقة بأن صاحب الامتياز يبقى هو المسئول عن جميع المصاريف والنفقات الرأسمالية والاستثمارية مما يخفض الأعباء المالية الملقاة على عاتق الدولة. ويعاب على هذا الأسلوب أنه يواجه الكثير من الصعوبات عند البحث عن مستثمرين ملائمين نظراً للحجم الكبير للاستثمارات التي يتطلبها هذا النوع من العقود. وتأخذ عقود الامتياز الأشكال التالية: [9]

- أسلوب البناء – التشغيل – التحويل: ويعني السماح للقطاع الخاص بإقامة مشروع معين دون مقابل واستغلاله لمدة معينة على أن يتم تسليمه بعد ذلك للحكومة وقد لا يهتم المستثمر بتدريب العاملين في المشروع و يهمل صيانته عند اقتراب التسليم، وهذا الأسلوب يعفي الدولة من الإنفاق على مشروعات جديدة، مثال لذلك مشاريع الطرق السريعة في ماليزيا.

- أسلوب البناء – التشغيل - التمليك: يختلف عن الأسلوب السابق بأنه يسمح للمستثمر بتملك المشروع وعدم تسليمه للدولة بعد فترة.

- أسلوب البناء – التشغيل - التمليك – التحويل: ويختلف عن الأسلوبين السابقين بأن المستثمر يتملك المشروع لفترة معينة بعد القيام ببنائه ثم يقوم بتحويله إلى الدولة.وقد طبقت هذه العقود في استثمارات البنية التحتية مثل مشروعات تطوير سكك الحديد والاتصالات والكهرباء والنقل، ويقوم هذا النوع من العقود على اعتبارات خاصة مثل فترة الامتياز ونوع المستثمرين سواء كانوا محليين أو أجانب أو مؤسسات مالية بالإضافة إلى درجة المخاطرة في المشروع المحول.[7]

مما سبق يتضح أن هذه الأساليب التي تجعل الحكومة لا تتخلى عن الملكية مفيدة بطريقة مؤقتة وتكون هناك مكاسب عالية إذا وجد نظام تحفيز للمديرين، وذلك من أجل تحسين الأرباح والمحافظة على الأصول لأطول مدى ممكن وكذلك يجب أن تبتعد الحكومة عن التدخل في الشؤون الإدارية مما يكسب الإدارة ثقة أكبر ودفعة أقوى نحو العمل الجاد.

- البيع المباشر: يُعدُّ هذا الأسلوب أكثر انتشاراً في العالم ويتم تنفيذه بأشكال مختلفة ويمكن أن يكون البيع جزئياً بمعنى طرح جزء فقط من رأس مال المؤسسة للبيع ويمكن أن يكون كلياً بطرح الشركة كلها مرةً واحدة.[9]

وتتخذ عملية البيع العديد من الأشكال أهمها: [16]

- بيع المشروع في الأسواق المالية: وهو من الأساليب التي تحقق البيع لقاعدة واسعة من السكان إلا أنها لا تضمن عدالة التوزيع وذلك لوجود احتمال سيطرة الأطراف التي تمتلك القوى الاقتصادية الأكبر في السوق

على الحصص الأكبر من المشروع. وعلى الرغم من المنافع الكبيرة المتحققة من هذا الأسلوب والمتمثلة في تنشيط السوق المالية وبساطة الإجراءات واتساع قاعدة الملكية إلا أنها تواجه بعقبة عدم توفر الأسواق المالية ذات الكفاءة وضعف رؤوس الأموال المحلية واحتمالات عدم استجابة السوق المالية بطريقة كافية لاستيعاب المشاريع التي يزمع تحويلها للقطاع الخاص.

- بيع الحصص للعمال – الإدارة:وفقاً لهذا الأسلوب يكون للعمال والإدارة حصص كلية أو جزئية في مشروعاتهم وتمنح هذه الحصص بطريقة البيع بسعر رمزي نسبياً أو مجاناً . ويحصل هذا الأسلوب على دعم كبير في الدول التي فيها سلطات قوية للعمال والمديرين مثل روسيا وبولندا. ويُعدُّ من الأساليب التي تمتاز بالسهولة في التنفيذ. يواجه هذا الأسلوب بانتقادات تتعلق بتدني مستويات الكفاءة والعائد المتوقعين والخبرة المحدودة بقضايا التوجيه والإدارة وسلوكيات العمل وفق متطلبات اقتصاد السوق، وهو أسلوب شائع في كل من كرواتيا، رومانيا، بولندا ودول أخرى.

- البيع لأطراف من خارج المؤسسات: سواء كانت هذه الأطراف محلية أو أجنبية فإن بيع المؤسسة لهؤلاء المستثمرين يُعدُّ من الأهداف الرئيسة للخصخصة وذلك لتحقيق مزايا عديدة منها تسريع عملية إعادة الهيكلة، والعوائد المرتفعة المتحققة للحكومة وإدخال خبرات وأساليب جديدة في الإدارة. وهناك عدة عوامل تعيق استخدام هذا الأسلوب في بعض الدول متمثلة في محدودية رؤوس الأموال المحلية والضغوط الاجتماعية تجاه هذا الأسلوب وكذلك ضعف اهتمام المستثمرين الأجانب وقصور المعلومات المتوفرة عن المؤسسات المراد تحويلها وكذلك صعوبة تحويل قيمتها العادلة.

- مقايضة المؤسسات بالديون الخارجية: تُعدُّ أحد أشكال البيع، حيث تقوم الدولة بمقايضة ديونها الخارجية أو جزء منها مقابل أصول من القطاع العام، يحصل عليها المستثمرون الذين يقومون بشراء تلك الديون.[9]

- نظام الصكوك ظهر في أوروبا وخاصة تشيكوسلوفاكيا، ويقوم على أساس أن لكل فرد من الشعب الحق في الحصول على نسبة من رأس المال في المشاريع التي ستتحول للقطاع الخاص باعتبار أن الحكومة ليست مالكة بل تدير فقط نيابة عن الشعب ولذا يتم توزيع كوبونات على المواطنين تمنحهم ملكية عدد من الأسهم أو الدخول في مزادات عامة للحصول على عدد من الأسهم.[9]

ونستنتج مما سبق أن البيع لأطراف خارج المؤسسات لا يعطي الفرصة لكل مواطن راغب في أن يشتري، إذ أن البيع قد لا يلازمه نوع من الشفافية والعدالة. كما أن هنالك مؤسسات كبيرة الحجم ولكي تتمكن الحكومة من مد يد العون للمستثمر المحلي يجب عليها أن تبيع هذه المؤسسات بالأقساط وذلك لعدم توافر الأموال الكافية لدى المستثمر المحلي. من ناحية أخري فإن البيع للمستثمرين الأجانب يجب أن يلازمه تدخل مستمر من الحكومة للمراقبة والتأكد من أن المستثمر قد أوفى ببنود العقد المتفق عليه.

محاذير الخصخصة:

أحياناً يتصف اتخاذ القرار الإداري بأن له جوانب سالبة ما لم يخضع للدراسة والتحليل المتأني يؤكد أن عائد الخصخصة أكبر كثيراً من تكلفتها. وللخصخصة محاذير تولد القلق والتوتر وتجعل برنامج الخصخصة برنامجاً للإفلاس الاقتصادي القومي. فالإفلاس دائماً ينتهي بالتصفية والبيع. وتتمثل محاذير الخصخصة في الآتي: [3]

- محاذير الاحتكار المتحكم: ويعني ذلك ترتكز الثروة عند القليل من الأفراد الذين تحكمهم مصالح وعلاقات وارتباطات. ومن خلال هذه

المصالح والعلاقات تتكون اتحادات واندماجات قوية تستطيع السيطرة وفرض شروطها وإرادتها وتتحكم في السلوك بشكل يحد من فاعلية آلياته.

- عدم العدالة الاجتماعية: سيطرة القطاع الخاص على النشاط الاقتصادي قد يؤدي إلى حدوث اختلالات هيكلية في المجتمع تؤدي إلى إنهيار مصالح محدودي الدخل، واتساع التفاوت في الدخول والثروات، واتساع نطاق الفقر والمرض والجهل و انهيار هيكل القيم وتمزق النسيج الاجتماعي.

- محاذير التركيز في مناطق محددة: قد تؤدي الخصخصة إلى تجاهل التخطيط الإقليمي مما يؤدي إلى التفاوت في التطور الحضاري بين الأقاليم. وكذلك ظهور المشاكل البيئية الناجمة عن التلوث البيئي لكثافة الملوثات الغازية والسائلة والصلبة الناتجة من مستلزمات الإنتاج. كذلك ظهور بعض المشاكل الاجتماعية كالتعليم والصحة وخدمات رعاية الأسرة. والبطء الشديد في النمو الثقافي نتيجة انصراف الاهتمام إلى الاستثمار الصناعي والتجاري.

- الأمن السياسي: نتيجة لتعطل العاملين عن العمل وفقدهم لوظائفهم يتجهون كرد فعل انتقامي إلى الجريمة الاقتصادية أو السياسية كتعويض عن ما يعانونه أو لتغير النظام الحاكم في المجتمع.

معوقات الخصخصة:

تختلف المعوقات التي تواجه تطبيقات سياسة الخصخصة من دولة إلى أخرى إذ أنه من السهولة تطبيق سياسة الخصخصة في الدول المتقدمة التي يتميز اقتصادها بالحرية وسيادة القطاع العام. أما في الدول النامية والتي تتميز بالتدخل الحكومي وهيمنة القطاع العام على النشاط الاقتصادي فقد لاحظ المختصون أن تنفيذ سياسة التخصيص قد كان بطيئاً مقارنةً مع ما خطط له وأنها طبقت بطريقة غير متساوية وتعثرت بظهور العديد من العقبات التي لم تكن متوقعة، في دول قليلة مثل شيلي وبنغلاديش التي تم فيها تنفيذ برامج طموحة وشاملة لتخصيص المؤسسات العامة. أما في معظم الدول فقد اقتصرت مجهودات التخصيص على المؤسسات العاملة الصغيرة في قطاعي الصناعة والخدمات والتي كانت أصلا مملوكة للقطاع الخاص.علماً بأن سياسة التخصيص تواجه بالعديد من المعوقات سواء كانت إدارية أو اقتصادية أو اجتماعية، وتتمثل هذه المعوقات في الآتي:[15]

- وجود كوادر إدارية مقتدرة لا تتوفر في العديد من الدول النامية، كذلك وجود وحدات استشارية مؤهلة وشركات متخصصة في مجال المحاسبة، وبنوك استثمار لتقديم المشورة الفنية وحسم الخلافات المتعلقة بقيمة المؤسسة المراد تخصيصها.تُعدُّ مشكلات تقييم المشروعات التي ستطرح ملكيتها للبيع إحدى العقبات الرئيسة في تنفيذ برنامج الخصخصة وذلك لأن القيم الدفترية التاريخية للأصول، في ظل النظم المحاسبية التي تسير عليها المشروعات العامة، لا تمثل بالضرورة قيمتها السوقية أو الحقيقية، مما يقتضي إعادة تقيم شامل للأصول تمهيداً لتحديد الأسعار التي ستطرح بها المشروعات للبيع.[11]

- أسواق المال في الدول النامية تعمل بطريقة بدائية ولا يمكنها المساعدة في تحويل المؤسسات العامة للقطاع الخاص، حيث أن هذه الأسواق غالباً ما تكون صغيرة الحجم ينعدم بها جودة التنظيم أو أحياناً غير موجود كلياً وبذا يصعب الاستثمار في الأسهم.

- عدم وجود تخطيط مسبق أو استراتيجي شامل لتعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني حيث أصبح تطبيق الخصخصة لا يتعدى محاكاة الأقطار المتقدمة والتظاهر بالإصلاح والتطوير أمام المجتمع الدولي ومثال لذلك إعلان المكسيك عن بيع 236 مؤسسة في حين أنها لم تبع سوى 50 مؤسسة فقط.[16]

- بقاء القوانين والأنظمة والتعليمات المتعلقة بالمنشآت المختلفة والتي تحد من آلية السوق وحركة الأسعار وكذلك عدم الاستقرار السياسي و الاقتصادي الذي يحد من تكريس عملية الخصخصة لصالح الكفاءة الاقتصادية

نتيجة لتراكم الديون وتدهور نسب التبادل وآليات العرض.
- التخوف من البطالة بسبب تسريح العاملين مما يدفع إلى إعاقة تنفيذ القرارات الصادرة ويشكل ضغوط جماعية من خلال النقابات والتنظيمات السياسية. حيث أن هذه الجماعات تُعدُّ أن الخصخصة تصفية للممتلكات العامة لصالح بعض الوسطاء والمنتفعين وكذلك عدم استعداد المسئولين في القطاع العام للاعتراف بفشل مشروعاتهم.
- صعوبة اختيار الأشخاص الملائمين من الملاك أو المستثمرين الجدد بالنظر لما تعاني منه الدول النامية من ندرة في الخبرات الإنتاجية والتسويقية والمالية.[16]
- مشكلة اتخاذ القرار حول بيع المؤسسة العامة لشركة خاصة أو للعامة وتحديد عدد الأسهم التي سيتم بيعها لكل فرد.
- نقصان رأس المال في البلدان النامية يعوق إتمام الخصخصة.[8]
-المعارضة السياسية للتخصيص تُعدُّ عائقاً كبيراً إذ تؤثر في سلطات المسئولين بالدولة. وقد ترتكز المعارضة في أوساط مديري المؤسسات العامة وتمتد لتشمل المسئولين بالوزارات الإشرافية. وفي بعض الحالات قد تصل المعارضة إلى حد النجاح في إيقاف برنامج التخصيص نهائياً أو قد تتمكن هذه الفئات من احتواء عملية التخصيص والحد من أثرها في المنافسة والكفاءة الاقتصادية.[15]
- بعض الدول يوجد بها ما يعرف بالبطالة المقنعة وبعد التحول تصبح البطالة واضحة وتحتاج لحلول. كذلك رؤية البعض بأن الخصخصة تؤدي إلى تركيز الثروات في أيدي شريحة محدودة، وبالتالي تتفاوت الدخول التي تتسبب في تعميق الفرق بين الملاك والعاملين فالملاك يهدفون إلى تعظيم أرباحهم على حساب العمال وهذا التفاوت في الدخول يؤدي إلى انهيار مصالح ذوي الدخل المحدود ويصبحون عائقاً كبيراً في طريق الخصخصة وذلك باللجوء إلى نقاباتهم.[13]

يمكن القول إن تلك العقبات لا تؤدي فقط إلى تخفيض معدلات التنفيذ بل لها أثر واضح على تقليل الكفاءة الاقتصادية للمؤسسات وتسبب شللاً في برنامج التخصيص لفترة زمنية طويلة مما يعيق تنفيذها بسهولة وذلك لمحدودية أجهزة الدولة الإدارية والتخطيطية.تنشئ معظم الدول المشروعات العامة لتغطية نسبة البطالة حيث لا يتوقع من الموظف إلا القليل من العمل. والسؤال الذي يطرح نفسه: ما هو موقف هؤلاء الموظفين الذين يتوقع معارضتهم وبشدة لسياسة التخصيص؟.

آثار الخصخصة:

ينتج عن تطبيق سياسة الخصخصة آثار تختلف باختلاف ظروف تطبيقها من دولة لأخرى تتمثل في:
- الأثر المالي: يؤدي التخصيص إلي خفض الإنفاق الحكومي وإعادة التوازن للميزانية العامة ،وذلك بزيادة الإيرادات. يُعدُّ هذا التوازن أكثر أهمية بالنسبة للحكومة مقارنة بإمكانية زيادة الكفاءة الاقتصادية علي المدى البعيد.[15]
- توسيع حجم القطاع الخاص واعتماده في النمو والتنمية الاقتصادية إذ يُعدُّ من الضروري إفساح المجال لمبادرة القطاع الخاص القادر على تعبئة الموارد والاستغلال الأمثل لها.[1]
- تؤدي الخصخصة إلى تسريح العمال من المشروعات العامة التي يتم تحويل ملكيتها إلى القطاع الخاص وذلك لوجود عمالة فائضة لهذه المؤسسات وظفت لأسباب سياسية أو اجتماعية أو أيدلوجية ولم توظف لأسباب اقتصادية، أي أن برنامج الخصخصة يؤدي إلى تزايد صفوف العاطلين مما يؤدي إلى ظهور مشاكل اقتصادية واجتماعية تعرض أمن البلد للخطر. وكحل لهذه المشكلة تلجأ الدول إلى محاولة فرض بقاء العاملين في أماكنهم وذلك منذ مرحلة التفاوض مع الملاك الجدد، كذلك تشجيع العمال على تملك جزء من أسهم المشروعات العامة التي تم تصفيتها. وبالتالي يصبح هؤلاء العمال من الملاك الجدد، وإعداد برامج للتدريب التحويلي ترتكز على التخصصات التي سيرتفع الطلب عليها في

المستقبل القريب.[14]

- قد تؤدي الخصخصة إلى الاحتكار أو تدني الجودة في السلع والخدمات وبالتالي لابد من حماية للمستهلك تضمنها الدولة. ولذا فإن بقاء الدولة كشريك في بعض المشروعات وفي مجالس إدارتها سوف يحمي المستهلك ويضمن له عدم انخفاض الكفاءة والجودة، كذلك على الدولة وضع ضوابط تمنع الاحتكار وتوفر السلعة أو الخدمة لأفراد الشعب بالسعر المناسب والجودة المناسبة وذلك لحماية المستفيدين من ذوي الدخل المحدود.

- تركز الخصخصة الثروات في أيدي شريحة محدودة مما يؤدي إلى تفاوت الدخول التي تتسبب في تعميق الفروق بين الملاك والعاملين.[13]

- للتخصيص أثر واضح في كفاءة الاقتصاد الكلي و بذلك يكون له مردودات إيجابية على الناتج القومي.

- قد يكون للتخصيص أثر سلبي في الفئات الفقيرة حيث أن هناك اعتقاد بأن التخصيص يؤدي إلى زيادة الفجوة بين طبقات المجتمع أو زيادة حدة الفقر. فتوضع سياسات وآليات يمكن تبنيها لتعويض هذه الفئات بطريقة مناسبة.[15]

الخاتمة:

لقد كانت الدراسة محاولة للتعريف بعملية الخصخصة من حيث العديد من الجوانب، حيث أنها أصبحت عنصرا حاسما في عملية التحول إلي اقتصاد السوق في جميع الدول النامية والمتقدمة على حدٍ سواء، ونالت الكثير من اهتمام بلدان العالم حيث أصبح الاهتمام بالخصخصة شعورا متناميا، وذلك لأهمية الدور الذي يقوم به القطاع الخاص من زيادة في معدلات النمو الاقتصادي ليس برؤوس أموال محلية فقط بل بجذب استثمارات أجنبية للبلاد.

وفي رأيي أن الخصخصة هي وسيلة للتنمية الشاملة والمتكاملة تقتضي الاستخدام الأمثل للموارد المحلية المتاحة وكذلك الموارد الخارجية التي يمكن الوصول إليها بهدف ذلك الإنتاج وبالتالي زيادة الدخل القومي وتحقيق عدالة توزيعية، ورفع مستوى المعيشة على أسس سليمة تحقق النمو والتقدم.

كذلك من هذه الدراسة أستنتج أن على الدولة رفع معدلات الادخار والاستثمار وذلك للتنسيق للسياسات الاقتصادية التي تعزز من الاستقرار والإصلاح الاقتصادي، وتحقيق التنمية الاقتصادية السليمة والمتواصلة، وذلك من خلال تحرير الأنشطة الاقتصادية والأسعار وزيادة تخصيص الموارد الاقتصادية واستخدامها بطريقة مثلى، وتوفير إدارة اقتصادية فعالة للمشروعات تحقق الكفاءة الاقتصادية المتقدمة وذلك عن طريق بحوث علمية في مجال محور الخصخصة.

المراجع:

1. أحمد ماهر، (ب.ت)، اقتصاديات الإدارة، الخصخصة دراسات الجدوى الانتاجية، مركز التنمية الإدارية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، صفحة 9، 11.
2. الأبرشي، محمد رياض، نبيل مرزوق، 2002م، الخصخصة آفاقها وأبعادها، دار الفكر المحاسبي، سوريا، صفحة 19، 20،31، 187.
3. الخضيري، محسن أحمد، 1993م، الخاصخصة، مكتبة الأنجلو المصرية، صفحة 16، 17، 18، 34، 35، 76، 110، 115.
4. الدسوقي، إيهاب، 1995م، التخصصية والإصلاح الاقتصادي في الدول النامية، مع دراسة التجربة المصرية، دار النهضة العربية، القاهرة، صفحة 7، 21، 22، 23، 24.
5. المياحي، محمد سلامة، (ب.ت)، الخصخصة كأداة للتحول نحو اقتصاديات السوق في العراق، مقال منشور في شبكة الانترنت، صفحة 5، 7، 8، 10، 13.
6. أونور، إبراهيم أحمد، 1997م، مجلة المصرفي، العدد 12، إصدارة بنك السودان الخرطوم، صفحة 3.
7. تقرير برنامج الاستخصاص، (يونيو 2002م)، اللجنة الفنية للتصرف في مرافق القطاع العام،

جمهورية السودان، صفحة 2، 13.
8. سافس، ي.س، 1989م، التخاصية مفتاح لحكومة أفضل، ترجمة سارة أبو الرب، تدقيق وتحرير رنا نجد، مركز الكتب الأردني، صفحة 11، 12، 16، 87، 295.
9. شريف، بشير محمد، 2002م، الخصخصة اتجاهات ودروس مستفادة، مقال منشور في شكة الانترنت، جامعة بترا، ماليزيا، صفحة 2، 4، 5.
10. شريم، عبيد سعد، 2000م، الخصخصة ودور مكاتب المحاسبة والمراجعة اليمنية في تنفيذها، مجلة كلية التجارة والاقتصاد جامعة صنعاء، العدد 15، صفحة 147.
11. عبد الجبار، أسامة عبد المنعم، 2002م، دور المدقق الخارجي في عملية التخاصية في ضوء نظرية الوكالة، رسالة دكتوراة جامعة أمدرمان الاسلامية، صفحة 26، 122، 123.
12. عاشور، أحمد الصقر، 1995م، التحول إلى القطاع الخاص تجارب عربية في خصخصة المشروعات العامة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، صفحة 5، 8، 10، 11.
13. دهال، رياض، الحاج، حسن، 1998م، تجارب بعض الدول النامية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، العدد 13، صفحة 108، 109، 110، 111.
14. المقلي، عمر أحمد عثمان، 1996م، إدارة المؤسسات العامة في الدول النامية – منظور استراتيجي – دار الأصالة للصحافة والنشر، الخرطوم، صفحة 17، 177، 184، 185، 193.
15. العسيري، عبد الله بن علي، 2000م، الخصخصة في إطارها الفكري ودور المحاسبة في تحقيقها، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، صفحة 216، 217.
16. متوكل، مصطفى حسين، 2001م، الخصخصة خلق آفاق جديدة أمام القطاع الخاص، المركز الوطني للمعلومات، مجلة المعلومات، العدد الثاني، اليمن، صفحة 11.